وعلى ذلك فان جدول أعمال مجلس الامن طوى عام ١٩٦٧ قضية فلسطين كما طوته الجمعية العامة من قبل ثم جاء القرار ٢٤٢ الذي تـم التصويت عليه فحول قضيـة فلسطين لقضية لاجئين اذ أن كل ما ورد فيه هو ما نصت عليه الفقرة التنفيذية الثانية منه (المقطع ب) التي تقول « ان مجلس الامن يؤكد ضرورة ايجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين » .

وقد أوردت خصيصا الوضع القانوني للبند في مجلس الامن لاظهار التباين والتناقض الصارخين بين الجمعية العامة ومجلس الامن وموقف كل منهما من البند . فحين طوي البند من جدول أعمال الجمعية العامة من ١٩٥٢ كما أظهرنا استمر ادراجه في جدول أعمال مجلس الامن حتى ١٩٦٦ وطوي أيضا في عام ١٩٦٧ . وهذا ليس فقط دليلا على التخبط الذي تعمل فيه الامم المتحدة . فجهاز رئيسي كالجمعية العامة يطوي بندا معينا وجهاز رئيسي آخر كمجلس الامن يستمر في ادراجه . ولكنه مثال على أصابع التآمر داخل المنظمة التي تلاحق قضية فلسطين لطمسها . ومثل هذه المفارقات داخل المنظمة كثيرة مما يمكن بل يجب ايراده في أي بحث أوسع في الموضوع ولكنني اكتفيت بهـذا المقدار الان .

مثال على العلاقة بين البند وصياغته والقرار المتخذ

وكمثال على أهمية وجود البند وعلاقته بالقرار الذي يصوت عليه والمناقشات التي تدور حوله واتجاهاتها نأخذ آخر بند من البنود التي أدرجت على جدول أعمال الامم المتحدة مما تفرع عن قضية فلسطين . فعلى اثر حادث ميونيخ طلب الامين العـام فالدهايم في ٨ ايلول ١٩٧٢ ادراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة عنوانه « اجراءات منع الارهاب وغيره من أنواع العنف التي تهدد أو تودي بحياة الابرياء أو تعرض للخطر الحريات الاساسية » .

وبعد مناقشات طويلة وحادة نجح سفير المملكة العربيـة السعودية السيد جميل البارودي في ادخال اضافة على البند الذي اقترحه الامين العام هي الآتية :

« ودراسة الاسباب وراء تلك الانواع من الارهاب وأعمال العنف الكامنة في البؤس والاحباط والاسى واليأس التي تتسبب في قيام بعض الناس بالتضحية بأرواح البشر بما فيها أرواحهم في محاولة لاجراء تغييرات جذرية » .

واذا انت قرأت الان صياغة البند بكاملـه ـــ أي البند كما اقترحه الامين العـام فالدهايم مضافا اليه ما اقترحه السفير البارودي واقرته الجمعية العامة ـــ لاتضح لك الفارق الكبير بين شكله الاول وشكله الاخير المكتمل . وقد كان من نتائج الاضافـة العربية انها غيرت اتجاه المناقشات ، لانها جعلت أمرا محتما العودة الى تلك الاسباب العميقة الكامنة في البؤس واليأس ـــ أي الى جذور المأساة العربية الحديثة ـــ كما تتمثل في فلسطين وانها وجهت القرار الاخير الصادر عن الجمعية العمومية الرقم ٣٠٢٤ (الدورة ٢٧) تاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٧٢ في اتجاه مفيد للعرب بحيث تضمن في قسمه التنفيذي الفقرات الثلاث الاتية :

١ ـــ تحث (أي الجمعية العمومية) الدول على تكريس عنايتها الفورية لايجاد حلول عادلة سلمية للاسباب الاساسية التي تؤدي الى أعمال العنف .

٢ ـــ تعيد التأكيد على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وانظمة التمييز العنصري وانواع السيطرة الاجنبية الاخرى ، وتدعيم شرعية نضالها ، خصوصا نضال الحركات التحررية ، وذلك وفقا لاغراض